



كو^٢ ماري عيراق
داد كاي بالآي نيتيحاوي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٧/اتحادية/تتميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميزة - المعارضة اعتراض الغير - / حوراء نصر مسلم - وكيلتها المحامية كوكب نصر الكعبي .

المميز عليهما - المعارض عليهما اعتراض الغير - / ١. حسين علي حسن .

٢. رئيس مجلس محافظة بابل/إضافة لوظيفته

وكيله الموظف الحقوقي جلال كاظم .

الادعاء

ادعت المميزة (المعارضة اعتراض الغير) ان المعارض عليه اعتراض الغير الأول (حسين علي حسن) استحصل على القرار المرقم (٢٦٦/ق/٢٠١٠) بتاريخ ١٣/٧/٢٠١١ من محكمة القضاء الإداري يتضمن إعطائه حق أنشغال عضوية في مجلس قضاء الهاشمية باعتباره عضواً احتياطياً ، وانها عضو أصلي في مجلس قضاء الهاشمية بموجب الأمر الإداري المرقم (٢٩٥) في ٢٧/٣/٢٠٠٤ وقد تم إقالتها لأسباب غير قانونية وان مجلس محافظة بابل طلب إعادة النظر بالإقالة حسب الكتاب المرقم ٣٨٩٩ في ١٣/٤/٢٠١١ المؤكد بالكتاب المرقم ١٢٠٠٢ في ٢٤/١٠/٢٠١٠ المتضمن تسميتها عضواً في مجلس القضاء وانه لايعترض مع الدعوى المقامة من المعارض عليه اعتراض الغير الأول (حسين علي حسن) ، وانه لم يتم اصدار أمر إداري بإنهاء عضويتها في المجلس ، ولان القرار الذي أصدرته المحكمة ملساً بحقوقها ومجحفاً بحقها إقامة دعواها بتاريخ ١١/٨/٢٠١١ طالبة الحكم بإبطال القرار المرقم (٢٦٦/ق/٢٠١٠) ونتيجة المرافعة



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي نيوتتيدادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

الحضورية العلية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦ وبعدد الاضطرارة (٢٠١١/ق/٣٠٥) رد طلب اعتراض الغير . طعن وتكيلة المميزرة (المعترضة اعتراض الغير) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لاحتها التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٧/٢ طلبية نقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على قرار الحكم وجد بأنه صحيح وموافق للقانون ، ذلك ان المعترض اعتراض الغير (المميزرة) حوراء نصار مسلم ، كانت عضواً في مجلس قضاء الهاشمية وتم إقالتها بموجب قرار المجلس البلدي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢ وحسب كتاب مجلس قضاء الهاشمية الشؤون الإدارية / المرقم ١٨٧٤ في ٢٠٠٦/٨/٢٢ وذلك لغيابها عن اجتماعات المجلس وانها أقامت دعواها هذه للطعن بالقرار الصادر من محكمة القضاء الإداري تحت عدد (٢٠١١/١/٣٥) وبتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ والذي يتضمن احلال المعترض عليه اعتراض الغير الأول (حسين علي حسن) محل العضو الأصيل يوسف نعمه جعاز الذي انتهت عضويته وأصبح مقعده شاغراً بسبب إحالته على التقاعد وتبين بأن المعترض عليه اعتراض الغير الأول هو عضو احتياط أول ضمن قائمة الأعضاء الاحتياط وانه منتخب وان سد الشاغر في عضوية المجلس يتم من الأعضاء الاحتياط وفق الفقرة (ت) من المادة (الثامنة) من النظام الداخلي لمجلس قضاء الهاشمية . وحيث ان المعترضة اعتراض الغير مقالة من المجلس المنوه عنه أعلاه بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢ ، فكان عليها والحالة هذه الطعن بقرار إقالتها من عضوية المجلس المشار إليه تفاعاً ، وحيث ان المعترضة اعتراض الغير لم تطعن في القرار أعلاه ، عليه فان دعواها تكون قد فقدت سندها من القانون مما يستوجب ردها . وحيث ان محكمة القضاء الإداري قد سارت في هذا الاتجاه وقررت رد الدعوى وللأسباب المبينة أعلاه ، فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون ، قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي ، وتحميل المميز رسم التمييز وصدور القرار استناداً لأحكام المادة (٩٤) من

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيٲٲٲٲٲادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١١٧/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

الدستور والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠/٩/٢٠١٢ .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا